HUMAN RIGHTS WATCH

نوفمبر 19, 2012 11:45مساء EST

مصر ـ سنة من الانتهاكات لحقوق الأطفال المحتجزين

ينبغي حماية الأحداث المحتجزين والتحقيق في وقائع الضرب والتعذيب

المتظاهرون يغطون وجوههم بعد أن أطلقت الشرطة الغاز المسيل للدموع أثناء مظاهرة قريبة من السفارة الأمريكية بالقاهرة، في 14 سبتمبر/أيلول 2012.
© Reuters 2012

(بيروت) ـ قالت هيومن رايتس ووتش اليوم إن ضباطاً بالشرطة والجيش المصريين قبضوا على أكثر من 300 طفل خلال احتجاجات جرت في القاهرة على مدار العام الماضي، وفي بعض الحالات قاموا بضربهم وتعذيبهم. كما اتضح لـ هيومن رايتس ووتش، أنه جرى احتجاز الأطفال بشكل غير قانوني مع سجناء بالغين ومحاكمتهم أمام محاكم مخصصة للبالغين، وحرمانهم من حقوقهم في التمثيل القانوني وإخطار عائلاتهم.

وجدت هيومن رايتس ووتش أدلة بينة على أن ضباطاً بالشرطة والجيش ضربوا الكثير من الأطفال وعاملوهم في بعض الحالات معاملة ترقى إلى مستوى التعذيب. قال الأطفال لـ هيومن رايتس ووتش ولذويهم ومحامييهم إن ضباط الشرطة والجيش ركلوهم وضربوهم بكعوب البنادق وبالعصيّ، وصعقوهم بالكهرباء.

قالت بريانكا موتابارثي، الباحثة بقسم حقوق الطفل في هيومن رايتس ووتش: "وعدت حكومة الرئيس مرسي بإنهاء الممارسات التي رأيناها على مدار العام الماضي، من ضرب الأطفال وحتى تعذيبهم على أيدي عناصر الشرطة والجيش. إذا كانت الحكومة ترغب في قطيعة حقيقية مع الماضي فعليها أن تجعل أولويتها القصوى التحقيق في انتهاكات حقوق الأطفال على أيدي ضباط الأجهزة الأمنية وملاحقة المسؤولين جنائياً".

قالت هيومن رايتس ووتش إن القبض على الأطفال وأسلوب التعامل معهم إبان احتجازهم يخالفان القانون المصري والدولي على السواء.

كان الرئيس محمد مرسي قد اتخذ خطوة إيجابية حين أصدر مرسوماً في 9 أكتوبر/تشرين الأول 2012 بمنح العفو "في الجرائم المرتبطة بثورة 25 يناير/كانون الثاني"، من شأنه إنهاء الملاحقة القانونية لكثير من الأطفال المعتقلين في تلك الأحداث. وقالت هيومن رايتس ووتش إن هذا العفو يمتد حتى نهاية يونيو/حزيران فقط، وينبغي تمديده بحيث يشمل المعتقلين في احتجاجات سبتمبر/أيلول أيضاً.

يجب أن تكون الخطوة التالية هي التحقيق في انتهاكات حقوق المتظاهرين الموجودين في عهدة الدولة، وإعطاء الأولوية لقضايا الانتهاكات التي تمس أطفالاً، وملاحقة الضباط الذين تثبت عليهم المسؤولية.

في أثناء المظاهرات التي جرت فيما بين 11 و16 سبتمبر/أيلول أمام السفارة الأمريكية في القاهرة رداً على فيلم منشور على شبكة الإنترنت تم اعتباره مسيئاً للإسلام، قبض ضباط الشرطة والأمن المركزي على 136 طفلاً على الأقل من مناطق مختلفة في وسط القاهرة، حسب بيانات التوقيف التي جمعتها منظمات المجتمع المدني. كان هذا أكبر عدد من الأطفال المحتجزين على ذمة احتجاج بعينه في خلال العام الماضي.

قام ضباط الشرطة والأمن المركزي بضرب العديد من الأطفال أثناء القبض عليهم، كما قال الشهود والضحايا لـ هيومن رايتس ووتش. وقام المسؤولون بإرسال كافة الأطفال إلى سجون ومحاكم البالغين، رغم أن قانون حماية الطفل المصري يُلزم السلطات بإحالة الأحداث الجانحين إلى محاكم الطفل وفصلهم عن المحتجزين البالغين.

تعكس ممارسات ضرب الأطفال المعتقلين أثناء احتجاجات السفارة في سبتمبر/أيلول، ممارسة شرطية تكررت على مدار العام الماضي تتمثل في انتهاك حقوق المتظاهرين من الأطفال. ومن خلال مقابلات مع الأطفال المفرج عنهم، ومع المحامين والنشطاء، تمكنت هيومن رايتس ووتش من توثيق عمليات انتهاك للحقوق أثناء القبض والاحتجاز مرتبطة بخمسة احتجاجات كبرى على مدار فترة 10 أشهر: احتجاجات ضد الحكومة **في نوفمبر/تشرين الثاني**2011 بشارع محمد محمود في وسط القاهرة، و**في ديسمبر/كانون الأول**بالقرب من مبنى مجلس الوزراء، وفي فبراير/شباط أمام وزارة الداخلية، و**في مايو/أيار عند وزارة الدفاع**في العباسية، والاحتجاج ضد الحكومة الأمريكية في سبتمبر/أيلول عند السفارة الأمريكية.

أجرت هيومن رايتس ووتش مقابلات مفصلة مع آباء أو أقارب 12 طفلاً قبض عليهم ضباط الشرطة أو الشرطة العسكرية والأمن المركزي في فبراير/شباط وسبتمبر/أيلول. كما أجرت هيومن رايتس ووتش مقابلات مع سبعة محامين مرتبطين بخمس من منظمات المجتمع المدني التي تدافع عن الأطفال المعتقلين على ذمة الاحتجاجات الخمس، ومع أخصائية اجتماعية، ومع ثلاثة أطفال مفرج عنهم، علاوة على قيامها بمراجعة المقالات المنشورة في وسائل الإعلام واستشارة نشطاء حقوق الطفل والأحداث.

تشير الأدلة التي جمعتها هيومن رايتس ووتش من مقابلاتها مع محاميي الأطفال المعتقلين وأقاربهم إلى أن الشرطة دأبت على القيام باعتقالات واسعة النطاق رداً على الاضطرابات المدنية الكبيرة. ووفق منظمات المجتمع المدني المصرية، قبضت السلطات على 311 طفلاً على الأقل على ذمة تلك الاحتجاجات.

قال محامون من المؤسسة المصرية للنهوض بأوضاع الطفولة، وهي منظمة غير حكومية لحماية الأطفال، قالوا لـ هيومن رايتس ووتش إنهم أجروا مقابلات مع أطفال تم القبض عليهم على ذمة احتجاجات ديسمبر/كانون الأول 2011 ضد مجلس الوزراء، قال الأطفال إن رجالاً بثياب مدنية وبزي الشرطة العسكرية قبضوا عليهم واحتجزوهم في مبنى البرلمان المصري وركلوهم ولكموهم وضربوهم في ذلك المكان بالعصيّ والمواسير. قال العديد من الأطفال للمحامين وأفراد عائلاتهم إن الشرطة قبضت عليهم من شوارع منطقة وسط البلد رغم أنهم لم يشاركوا في الاحتجاجات.

قالت والدة أحمد محسن، وهو صبي عمره 16 سنة تم احتجازه في احتجاجات فبراير/شباط أمام وزارة الداخلية، إنه تم القبض على ابنها أثناء عمله في تلميع الأحذية في وسط القاهرة. وحين زارته في نيابة عابدين، قال لها إن الشرطة اعتدت عليه أثناء الاحتجاز.

قالت السيدة لـ هيومن رايتس ووتش: "كان وجهه متورماً وعلى يديه آثار الصعق بالكهرباء. كانت هناك علامات لافتة لشيء ما على معصمي [أحمد] وحين سألته عنها قال إنهم [الشرطة] صعقوه بالكهرباء. كان جسمه مزرقاً لأنهم ضربوه في عربة الشرطة".

قال محامون وآباء آخرون أجرت معهم هيومن رايتس ووتش المقابلات إن العديد من الأطفال المعتقلين في فبراير/شباط واجهوا أنواعاً مشابهة من الانتهاكات.

بعد احتجاجات سبتمبر/أيلول أمام السفارة الأمريكية، أجرت هيومن رايتس ووتش مقابلات مع اثنتين من الأمهات، فقالتا إن الشرطة قبضت على ابنيهما، وهما ابناء عم في عمر 16 و17 سنة، واثنين من أصدقائهما في نفس العمر تقريباً، بينما كانوا في الطريق إلى احتفال بعيد ميلاد. يواجه الأربعة نفس التهم الموجهة إلى المتهمين الـ132 الآخرين المحتجزين على ذمة الاحتجاج: الاعتداء على موظفين عموم أثناء تأدية واجبهم، ومهاجمة المنشآت، وقطع الطريق، والتجمهر غير المشروع، واستخدام العنف.

قالت بريانكا موتابارثي: "قام الضباط في المظاهرات بالقبض على أطفال مستضعفين ـ أطفال الشوارع والأطفال العاملين ـ وضربوهم بقسوة في بعض الحالات. لا يوجد أي مبرر للجوء الشرطة إلى استخدام القوة مع أشخاص تم وضع أيديهم في القيود بالفعل وصاروا في عهدتهم، ناهيك عن الاعتداءات الجسيمة التي قال العديد من الأطفال إنهم تعرضوا لها".

كان ما يقرب من 20 بالمائة من المقبوض عليهم على ذمة الاحتجاجات الخمس تحت سن 18 سنة، بناءً على بيانات الاعتقالات التي جمعها المحامون العاملون في تلك القضايا، بيد أنه لم تتضح نسبة من هم دون الثامنة عشرة من إجمالي عدد المتظاهرين. وكما قال المحامون والآباء والأطفال لـ هيومن رايتس ووتش، قامت السلطات بإرسال الأطفال المقبوض عليهم إلى نيابات البالغين، وحاكمتهم أمام محاكم البالغين، واحتجزتهم مع سجناء بالغين، بدلاً من إحالتهم إلى نظام العدالة الخاص بالأحداث.

ورغم أن ضباط الشرطة والأجهزة الأمنية سجلوا أعمار الأطفال المعتقلين في تلك الأحداث، حسب أقوال المحامين والأطفال الذين أجريت معهم المقابلات، إلا أنهم لم يفصلوا الأطفال عن الكبار عند الاحتجاز، ولا أحالوا قضاياهم إلى محاكم الأطفال.

قال "كريم"، وهو طالب عمره 15 سنة تم احتجازه من 14 إلى 17 سبتمبر/أيلول، لـ هيومن رايتس ووتش: "حينما أبلغت [الشرطة] بأن عمري 15 سنة، اكتفوا بتسجيل اسمي ولم يقولوا شيئاً".

احتجزت السلطات الأطفال في نفس الزنازين مع الكبار في أقسام الشرطة المحلية، بما فيها أقسام عابدين وقصر النيل والسيدة زينب والوايلي والجلاء، كما تبينت هيومن رايتس ووتش. وأخفقت بشكل روتيني في إبلاغ عائلات الأطفال بمكانهم، وفي عدة حالات أعطت العائلات التي تبحث عن أطفالها معلومات غير صحيحة عن مكان طفلهم أو حقهم في الزيارة.

في حالات عديدة، استجوبت الشرطة الأطفال قبل تواصلهم مع محام، وفق سجلات التحقيق التي اطلعت عليها هيومن رايتس ووتش، والمقابلات التي تمت مع المحامين الذين يمثلون الأطفال في تلك القضايا.

تنص المادة 37 من اتفاقية حقوق الطفل على أنه "يجب أن يجري اعتقال الطفل أو احتجازه أو سجنه وفقاً للقانون ولا يجوز ممارسته إلا كملجأ أخير ولأقصر فترة زمنية مناسبة". وينص قانون الطفل المصري على عدم جواز تحميل الأطفال دون الثانية عشرة المسؤولية الجنائية، وعدم جواز وضع الأطفال دون الخامسة عشرة رهن الاحتجاز، بما فيه الاحتجاز المؤقت، وأن السلطات عليها "تجنب حرمان الطفل من البيئة الأسرية إلا كملجأ أخير ولأقصر مدة زمنية مناسبة".

يشترط قانون الطفل المصري (القانون 12 لسنة 1996 المعدل بالقانون 126 لسنة 2008) أن تتولى محكمة الطفل حصرياً القضايا المتعلقة بالأطفال المتهمين بجرائم، كما يحدد عقوبات جنائية لمسؤولي الشرطة والموظفين العموم الذين يحتجزون الأطفال مع سجناء بالغين.

قالت موتابارثي: "لم يتضح لنا سبب تغاضي ممثلي النيابة والقضاة عن القوانين التي تلزمهم بإرسال الأحداث إلى محكمة الطفل. لا يفترض في القضاة أن ينتقوا ما يروق لهم من تدابير الحماية المقدمة للأطفال، لكن يبدو أن هذا هو ما يفعلونه بالضبط".

Region / Country الشرق الأوسط وشمال أفريقيا, مصر

Topic حقوق الطفل, التعليم, التعليم والنزاعات المسلحة

لمزيد من المحتوى

سبتمبر 20, 2016 | بيان صحفي

حُكم قضائي يهدد باستئصال النشاط الحقوقي في مصر

سبتمبر 20, 2016 | تعليق

علموا الأطفال اللاجئين وإلا ستخسرونهم إلى الأبد

بسام خواجا
باحث لبنان, قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

:Published In

التقارير

أغسطس 16, 2016

"نخاف على مستقبلهم"

حواجز تعليم الأطفال السوريين اللاجئين في الأردن

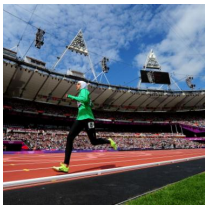

أغسطس 4, 2016

نساء السعودية يغيّرن "قواعد اللعبة"

مع افتتاح الأولمبياد، على الحكومة إزالة موانع ممارسة الرياضة